قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأستاذ: موساوي عيد الرحمان

السنة أولى ماستر علاقات دولية

مجاضرات السياسة الخارجية الجزائرية

عنوان الدرس 1: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

أهداف الدرس الأول :

من خلال هذه المحاضرة نهدف إلى :

-إبراز مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية من مرحلة المقاومة الوطنية مرورا بمرحلة اندلاع الثورة التحريرية الى مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني إلى المرحلة الراهنة .

– التأكيد على أن التجارب الدبلوماسية التي خاضتها السياسة الخارجية الجزائرية تعتبر من أهم التجارب في الوطن العربي وحتى العالمي بل وتعتبر كمقاربة حية لأجل إرساء دعائم السلم والأمن والتعايش السلمي طيلة مسارها التاريخي .

-التأكيد من خلال استقرائنا للتاريخ الجزائري على أن السياسة الخارجية الجزائرية بنيت على أسس كالتفاوض و الحكمة و تحقيق المصالح القومية وإقامة العلاقات الودية القوية المبنية على الحوار الهادئ والابتعاد عن استعمال أساليب القوة في التعاطي مع القضايا سواء على الصعيد العربي و الإقليمي وحتى الدولي .

عنوان الدرس الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية من أهم التجارب الدبلوماسية وأهمها في الوطن العربي وحتى العالمي كمقاربة حية لأجل إرساء دعائم السلم والأمن والتعايش السلمي طيلة مسارها التاريخي، ففي استقرائنا للتاريخ الجزائري نجد أنها قد بنيت على أسس كالتفاوض و الحكمة و تحقيق المصالح القومية وإقامة العلاقات الودية القوية المبنية على الحوار الهادئ والابتعاد عن استعمال أساليب القوة في التعاطي مع القضايا سواء على الصعيد العربي و الإقليمي وحتى الدولي .

ولقد مرت الدبلوماسية الجزائرية بمسارات تاريخية هامة و ذلك من خلال استقرائنا لتلك لظروف التي مرت بها على الصعيدين الداخلي والخارجي إضافة لطبيعة التعامل مع القضية الجزائرية في المحافل الدولية و بيئة النشاط الدبلوماسي الجزائري آنذاك. وسنحاول تقسيم هذا المحور إلى ثلاث محطات تاريخية رئيسية تناولت تطور الدبلوماسية الجزائرية قبل وأثناء الثورة التحريرية وصولا إلى نشاطها الدبلوماسي بعد الاستقلال الوطني .

1-الدبلوماسية الجزائرية قبل اندلا ع الثورة التحريرية:

إن الحركية الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي، فما بين الفترتين (1919/1830)كان التواصل مع البيئة الدولية يهدف إلى فضح الجرائم الفرنسية واطلاع الرأي العام الدولي بالوضعية المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري جراء الاحتلال الفرنسي، وهذا ما فعله **دحمان خوجة** من خلال اتصاله بعدة شخصيات أوربية وعثمانية.[1]

أما الأمير عبد القادر فقد أسس دولته عن طريق إقامة العلاقات والاتصالات مع دول العالم ،مثل ما تفعله أي دولة ذات سيادة، وذلك لكسب التأييد الدولي لدولته الحديثة بعد مبايعته من طرف السكان ببضعة أشهر،حينها أدرك أهمية إقامة تلك العلاقات الدبلوماسية مع السلطان المغربي حيث أنه أرسل برسالة إليه مع بعض الهدايا لأجل تأسيس علاقات ودية مع المملكة المغربية فقامت هذه الأخيرة بتدعيم جيش الأمير المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر وأرسل له برسالة وأرفق معها 600 بندقية كدلالة على حسن الجوار.[2]

كما انه بادر بربط علاقاته مع باي تونس "أحمد باشا" من خلال إرسال وفد برئاسة كل من "محمد صغير بن الحاج بسكرة، ومحمد كانون مزودا" وأرسل معهم هدية تتكون من سيف مرصع بالجوهر وخيول مسرجة بالذهب وأواني، فرد عليه **باي** تونس بالمثل.[3]

[1] -بدون كاتب، الدبلوماسية الجزائرية، الديوان الوطني للتكوين عن بعد،ONFD،ص3، تم تصفح الموقع يوم 2016/02/11، http.www.onefd.edu.dz

[2] -إسماعيل العربي: العلاقات الدبلوماسية في عهد الأمير عبد القادر ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 225.

[3] -احمد عميراوي: محاضرات من تاريخ الجزائر الحديث، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر وتوزيع، ط3، 2004، ص54.

كما بادر الأمير بتأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا من خلال رسالة بعث بها إلى الملك الانجليزي (قيلوم- وليام الرابع) عن طريق القنصل البريطاني في **طنجة** يوم 1835/09/23 لإيجاد نوع من التوازن بين الجزائر وفرنسا في البحر المتوسط.

وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر حققت مجموعة من الانتصارات المشهود لها، هذا ما جعل الأمير يزيد من توسعه في الحكم داخل مناطق أخرى من الجزائر (المدية، قسنطينة) بعد طلب من أهالي المدن الانطواء تحت لوائه.[1]

وفي سنة 1919 م قرر الأمير خالد طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، وفي عريضة قدمها إلى الرئيس الأمريكي **ولسن** رئيس المؤتمر في 1919/05/23دعاه فيها إلى تنفيذ مبدئه الذي جاء به إلى أوربا ضمن مبادئه 14 التي عرضها على الأوربيين وهي "حق الشعوب في تقرير مصيرها"،وفي يوم 1943/02/10 أصدرت الأحزاب الوطنية بمختلف اتجاهاتها بيان عرضت فيه مطالب استقلالية قدمت نسخة منه إلى فرنسا ودول الحلف (بريطانيا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، مصر) كلائحة إعلامية تتكون من مطالب شرعية للشعب الجزائري في التحرر بموازاة تلك الشعوب التي تحارب من أجل الاستقلال من النازية كالشعب الفرنسي.[2]

أما **أحمد باي** الذي يستمد شرعيته من الديوان الذي يتكون من رؤساء القبائل والعلماء وبعد سقوط العاصمة وحسم المعركة عسكريا لصالح فرنسا لم يختر الحاج **أحمد باي** أن يذهب إلى أي بلد –كما فعل العديد من الأتراك– بل عاد إلى قسنطينة لتنظيم المقاومة[3] والدفاع عن عائلته وشعبه وممتلكاته، حيث كان على استعدادا أن يضحي من اجلها بل جعلته أنفته كمسلم تركي ورجل شرقي أن يرفض التعاون مع المحتل الفرنسي، لذلك قرر مواصلة مقاومة المحتل الفرنسي.[4]

أما **حمدان خوجة** فقد كان مستشار **الداي حسين** قبل احتلال مدينة الجزائر ضمن فريق المفاوضات يفاوض على شرط السلم مع الفرنسيين، حيث تم تعيينه من طرف الجنرال **"دي بورمون"** عضو المجلس البلدي ولكنه "دورفيقوا" مع التفاوض مع كل من **"الباي بومرزاق"** باي التيطري و**"الحاج احمد باي"** باي قسنطينة، وما لبث إلا أن ألم بكل جوانب القضية الجزائرية ثم انتقل الجزائريين المثقفين أمثال: (مصطفى بن إبراهيم باشا). إضافة إلى هذا فان **حمدان خوجة** وجد تأييد من الوسط الفرنسي المعارض لاحتلال الجزائر، الأمر الذي حفزه على التعريف بوضعية الجزائر لدى

[1] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، 1994، ص88.
[2] -الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.
[3] -منور العربي، تاريخ الجزائر في القرن التاسع عشر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع المعرفة، 2006، ص 235-236.
[4] -أبو قاسم سعد الله: أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 270-273.

الرأي العام الفرنسي حيث رفع عريضة إلى وزير الحربية الفرنسي **سولت** SOULT في جوان 1833 تضمنت 18 شكاية عدد فيها المظالم التي ارتكبتها الإدارة ضد الجزائريين.[1]

كما ناشد وزير الحربية تعيين لجنة تحقيق حول ما قامت به إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إذ أرسل حمدان رسالة أخرى إلى الوزير الانجليزي **اللورد قراي gray** بتاريخ 29 جوان 1833 عرض فيها الوضعية التي يعيشها الجزائريون وأطلعه على المخططات التي تسعى الحكومة الفرنسية إلى تطبيقها في الجزائر، وأرفق تلك الرسالة بنسخة من كتابه المرآة ولم يكتفي حمدان بهذه المساعي بل بعث عرائض إلى الملك " **لويس فيليب**" وأخرى إلى مقر المحكمة لدى مجلس الدولة حيث توجت الجهود والعرائض التي يحررها حمدان بتكوين لجنة لمعاينة الوضع في الجزائر بأمر من ملك فرنسيا لويس فليب في 1833/07/27 برئاسة الجنرال "بوني" ثم تشكيل اللجنة الثانية التي سميت باللجنة الإفريقية يوم 1833/11/12.

موازاة مع هذه الجهود التي قام حمدان لدى الحكومة الفرنسية والبريطانية فانه قام بمساعي أخرى لدى الدولة العثمانية حيث أرسل رسالة إلى السلطان **"محمود خان"** في 1833/08/16 يطلب فيها استرجاع الجزائر وتخليص أهلها من الظلم والجور الفرنسي، ورغم التعنت الفرنسي واصل حمدان الكفاح والنضال بالقسطنطينية من اجل الجزائر.[2]

أما **الأمير خالد** قد برزت جهوده في المجال السياسي ابتداء من سنة 1919 كلسان حركة الشبان الجزائريين،تتمثل هذه الحركة في ظهور نخبة من الجزائريين تنادي بحق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية،وتأثره بإرادة الجماهير المسلمة المحافظة على معتقداتها ومقوماتها الإسلامية،وقد وجد هذا الاتجاه في الأمير خالد أحسن من غيره من خلال برنامجه السياسي رغم طابعه الإصلاحي وبساطته.[3]

وقد كان الأمير خالد ينظر إلى المسألة الجزائرية في إطار القومية العربية الإسلامية ككل، وفي هذا النطاق اهتم بمسألة الخلافة الإسلامية ودعا إلى ضرورة عقد مؤتمر لدراسة هذا الموضوع أي تنظيم الخلافة وكل ما يتعلق بالخليفة.[4]

وفي شهر ماي سنة 1919 انعقد مؤتمر السلام في باريس،وقد حضرته وفود أغلب الدول المستعمرة منها الجزائر التي حضرت بوفد يقوده الأمير خالد وزملائه الأربعة، والذين قدموا مطالب الجزائريين إلى المؤتمر، حيث تمكن الأمير خالد من تسليم رسالة ممضاة من طرف الرئيس الأمريكي **"ولسن"**عن طريق أحد مرافقيه **"جورج.ب نوبل "** تضمنت مطالب الوفد الجزائري،وقد زادت هذه الجهود من تخوف الاحتلال الفرنسي من تحرك المسؤولين الجزائريين فسعى إلى تقسيم الحزب إلى قسمين متنافسين، ورحل بعدها الأمير خالد إلى سورية وتخلص الأوربيين منه.لكن ما لبث النشاط الدبلوماسي

[1] -أحمد عميراوي: دور حمدان خوجة في تطوير القضية 1827-1840،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1983، ص 100-101.
[2] -أحمد عميراوي: المرجع نفسه، ص129-130.
[3] -عمار بحوش: التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 203-218.
[4] -الأمين شريط التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919)، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص7-8.

الجزائري أن تجدد مع زعماء الحركة الوطنية وزعماء الأحزاب السياسية من التيار الإصلاحي والاندماجي، هذا التيار الذي يمثل حركة الشبان الجزائريين بزعامة "**فرحات عباس**"، وجمعية العلماء المسلمين بزعامة " **البشير الإبراهيمي**"، وحزب الشعب بزعامة "**مصالي الحاج**"[1]، من أجل وضع إستراتيجية موحدة فيما يتعلق بمصير الدولة الجزائرية وتحريك الجماهير لأجل الضغط على المسؤولين الفرنسيين في باريس والأوربيين في الجزائر لأجل استعادة الأراضي المغتصبة ونيل الجزائر استقلالها التام وسيادتها .

2– الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية:

استمر نشاط الدبلوماسية الجزائرية أثناء المرحلة الثورية من خلال وضع إستراتجية جديدة تعمل بخلاف ما كانت عليه في السابق نظرا لاختلاف الأوضاع الداخلية والخارجية،فكانت المراوغة والتضليل الذي تستعمله الإدارة الفرنسية من أجل كسب الوقت الكافي لإفشال أي نشاط خارجي للدبلوماسية الجزائرية.لكن بالموازاة من ذلك ظهرت بوادر النشاط الدبلوماسي في الخارج سنة 1954والذي اتخذ أهداف رئيسية من خلال بيان أول نوفمبر و **مؤتمر الصومام** ومضمون **اتفاقية ايفيان** وهي كالآتي:

في بيان أول نوفمبر 1954:

- إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني. [2]
- تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها العربي الإسلامي.
- تأكيد عطفنا الفعال اتجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية.
- تدوين القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

في مقررات مؤتمر الصومام 1956:

- عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي والخارجي.
- توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية .
- تصعيد تأييد الرأي العام.
- التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا إبعادها عن مجريات الحقيقة في الجزائر.
- جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضية التونسية والمغربية على المستوى الدولي والإقليمي.

[1] -أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص30-31.

[2] -إبراهيم ماسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، الجزائر دار هومة، 2007، ص274.

- إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية.[1]

لقد حققت الدبلوماسية الجزائرية مجموعة من الانتصارات والانجازات بعد تحديد أهدافها في أول نوفمبر 1954، وبلورتها في مؤتمر الصومام 1956[2]، على عدة مستويات منها:

أ–المستوى الإفريقي والآسيوي:

إن الدعم الذي نالته القضية الجزائرية في تجمع الدول الأفرو– آسيوية في مؤتمر "**باندونغ**"بتاريخ 24 أفريل 1955 من خلال إدراجها في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في أكتوبر 1955 وبروزها أيضا من جديد في مؤتمر "أكرا" (غانا) 15 افريل 1958 الذي جمع الدول الإفريقية المستقلة والتي قررت بالإجماع دعم الجزائر ومساندتها للتحرر ونيل استقلالها التام، وأيضا في بلغراد عاصمة يوغسلافيا حيث انعقد أول مؤتمر حركة عدم الانحياز حيث نالت الثورة تأييدا بالإجماع على نيلها الاستقلال.[3]

ب–المستوى العربي:

تحصلت الثورة التحريرية على تأييد ومساندة مادية ومعنوية من قبل الأشقاء العرب منهم "تونس، ليبيا، المغرب، مصر، ... الخ"،ومن خلال تقديم تسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم في مصر، كما خرج ملك المغرب محمد الخامس والأمير حسن بقرارات هامة للقضية الجزائرية منها الاعتراف بالكفاح الجزائري والتنديد بالسياسة الفرنسية والمطالبة بالاستقلال والقيام بالكفاح المسلح ،كما قامت بمسيرات لمساندة الثورة منها في ديسمبر 1957 وأفريل 1958، إضافة إلى عقدهم لمؤتمر طنجة 27–30 أفريل 1958 الذي اتفقوا فيه عن تشكيل جبهة مشتركة لمساندة الثورة الجزائرية، ومن خلالها تشكلت الحكومة المؤقتة رسميا في القاهرة 19 ديسمبر 1958.[4]

وبدأت القضية الجزائرية تتداول في لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ الدورة العاشرة في ديسمبر 1955، حيث بقيت القضية تتناقش لسبع دورات كاملة ومتتالية من سنة 1955 إلى غاية 1962 لعبت خلالها الدبلوماسية الجزائرية ممثلة بإطاراتها السياسية دورا بارزا إذ ثبتت الجمعية العامة في دورتها 16 سنة 1961 قرارا يطالب بالتفاوض لتقرير مصير وحق استقلال الجزائر في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية لها.[5]

بعد كل هذه الجهود والمساعي الحثيثة للدبلوماسية الجزائرية دخلت الجزائر في مفاوضات مع الادارة الفرنسية– مفاوضات سرية – **إيفيان الأولى** ثم الثانية والتي تمخضت عنها مجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

[1] -الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.

[2] -عمار بوحوش: مرجع سابق، ص04

[3] -الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص04.

[4] -الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، عين مليلة الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، ص 226.

[5] -المرجع نفسه: ص 03.

– انتصار الشعب الجزائري والتمسك بثوابته ووحدة سيادته الوطنية وأرضه والدفاع عن مقوماته اللغوية والتاريخية.

– دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962 .

– اعتراف فرنسا رسميا باستقلال الجزائر وخروجها منها .

مضمون اتفاقية إيفيان:

– إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام.

– الاعتراف بوحدة الأراضي الجزائرية وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب مصيره في غضون 06 أشهر.

– تسير البلاد خلال الفترة الانتقالية الحكومة المؤقتة من 03 فرنسيين و09 جزائريين.

– احتفاظ المعمرين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل اختيارهم جنسيتهم النهائية.

– جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال 03 سنوات مع احتفاظها بالمرسى الكبير لمدة 15 سنة ومطارات عسكرية في عنابة وبوفاريك.

– احتفاظ فرنسا بمصالح اقتصادية في قطاع النفط و التعدين خاصة وامتيازات ثقافية.[1]

3–الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال:

عملت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في مجالات أوسع أهمها دعم حركات التحرر في العالم وبالأخص في القارة الإفريقية، حيث عملت مع جل الدول الإفريقية ودعمت القضاء على النظم الاستعمارية منها **السينغال وأنغولا والموزنبيق**، ووقفت ضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية[2]،كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء العديد من النزاعات على الساحة الإفريقية "النزاع الإريتري الإثيوبي، السودان، الصحراء الغربية، والنزاع المالي "كما أن الجزائر عملت على دعم العديد من الشعوب المضطهدة في العالم وساندت القضايا الحقوقية كالقضية الفلسطينية التي كانت الدبلوماسية الجزائرية من السباقين في دعمها والتحرك معها بحيث اعترفت الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية في 1988/10/05 والإعلان عن قيام الدولة فلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى أنها اعترفت " **بجبهة البوليزاريو** " ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الصحراوي، وبالجمهورية الصحراوية في 06 /1976/03، كما دخلت كوسيط حول مسالة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1992، وإيجاد حل للنزاعات بين العراق وإيران في 1975، وكذلك تم توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا و إريتريا في سنة 2000، وقام باستضافة العديد من القمم والاجتماعات منها :

[1] -زهرة مناصري البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2014، ص 29.

[2] -احمد بن فليس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962 ، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007، ص 130.

مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية 1974م إنشاء الاتحاد المغاربي في قمة زرالدة 1988م و رئاسة الجزائر لمجموعة الـ 77+ الصين في 2012 [1]

وأثناء تلك التطورات في القرن الإفريقي كانت الجزائر غائبة تماما عن الساحة وذلك بسبب الأزمة الداخلية الشاملة و الخطيرة التي انفجرت ابتداء من أكتوبر 1888 بشكل متقطع،وأصبحت جادة ودموية و مستمرة منذ بداية عام 1992، وهي الأزمة التي شلت فعلا حركة الدبلوماسية الجزائرية بفعل تلاشي قوتها ليس بإفريقيا فحسب ولكن عبر أنحاء العالم. [2]

وبسبب هذه الأزمة الأمنية تراجع أداء السياسة الخارجية الجزائرية وتجلى ذلك في تفكك أو تراجع أداء وزارة الشؤون الخارجية، وحتى مؤسسة الرئاسة لم تسلم من هذا ونتج عن ذلك لامركزية في وضع السياسة الخارجية [3].

كما أدت إلى تعدد مواقفها الدولية وبالتالي غموض الخطاب الدبلوماسي الجزائري ،لذلك أصبحت الدبلوماسية الرسمية ساحة تنافسية أغرقتها عدة مبادرات غير رسمية آتية من طبيعة الانقسامات السياسية الموجودة والتي استغلت الساحة السياسية لصالحها وحققت بذلك حساباتها الخاصة، وهكذا أغرقت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المواقف، الشيء الذي فتح أبواب الفوضى وبدأت الحديث عن مرحلة "**دبلوماسية الأصوات** وهكذا أصبح مشهد السياسة هو انعكاس لوضعية داخلية فوضوية وغير مستقرة، الأمر الذي أدى إلى التأزم والفشل في التحكم في الوضع الأمني مما استوجب تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة في 15 افريل 1999 (فاز بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة).

وهكذا انطلقت الدولة الجزائرية بقيادة الرئيس **بوتفليقة** الذي عمل على بناء تحالف مع مختلف الدول،كما استخدم ومرر خطاب مكافحة الإرهاب الدولي لفك العزلة الدولية، وقد اتجهت الدبلوماسية الجزائرية بعد ذلك نحو معالجة ظاهرة الإرهاب ليس كظاهرة قطرية بقدر ما هي ظاهرة كونية تهدد جميع الدول، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 حيث تبنت السياسة الخارجية خطاب مكافحة الإرهاب الدولي باعتبارها من أكثر الدول المتضررة منه لذلك ركزت على ضرورة التواجد الجزائري القوي في إفريقيا وآسيا، وكذلك رفعت الجزائر التحدي عبر التضامن الإفريقي ونشر السلم والأمن في إفريقيا، وقد برز ذلك في العديد من الخطابات التي ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إذ جاء في بعضها ما يلي:

[1] -عبد النور ناجي: أهم المراحل التاريخية الدبلوماسية الجزائرية 2012/1955، تم التصفح الموقع 2015/01/13: http://abdenowr-nnadji-blag

[2] محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية و الصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارترية، دار الجبل للنشر والطباع والتوزيع، ط1 2004، ص106-107.

[3] -محمد مسعود بونقطة : الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية ، دراسة حالة المبادرة الجزائرية إصلاح جامعة الدول العربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر ،2010/2009،ص23.

"لا سبيل لتحقيق أي إصلاح ما لم نعمل على اكتساب السلم في إفريقيا، وان نفتح القلوب بالتضامن والإخاء والتسامح ...."كما قال أيضا: "لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة ... لأبناء القارة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي والالتحاق بالحضارات الأخرى ..."

وأن الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية أكسبها الخبرة والحنكة الدبلوماسية في هذا المجال، كما أنها أعطت للجزائر سمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي.[1] كما أن الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة الهامة شهدت حركية نوعية وكمية متميزة وذلك بالنظر إلى الدور الرئيسي لشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتثمينه لمجموع الخبرات المكتسبة في هذا المجال إضافة إلى مكانته والعلاقات القوية والمتميزة التي كان يحضى بها هذا الأخير مع قادة ورؤساء الدول إفريقيا وعربيا وحتى دوليا، مما كان له الدور الكبير والفعال في إعادة مكانة ومحورية الجزائر بين الدول خاصة العربية والإفريقية ، كما أن المقاربة الأمنية والتنموية التي جاء بها الرئيس بوتفليقة كانت أيضا محل إجماع وطني وعربي وحتى دولي ، بل إن الجزائر قدمت عدة مبادرات للقارة الإفريقية من اجل تنميتها وتحقيق الأمن ومواجهة التهديدات الأمنية التي تترصدها وذلك بالرجوع إلى تلك المقاربة الأمنية **من أجل السلم والمصالحة الوطنية** ، ومبادة **النبياد** من اجل تنمية إفريقيا في شقها الاقتصادي التنموي.

[1] محمد مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص 25-46

الدرس الثاني

عنوان الدرس 2: الاطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية و أهم مبادئها

أهداف الدرس الثاني :

من خلال هذه المحاضرة نهدف إلى :

– التأكيد على فرضية عدم وجود تعريف محدد وشامل للسياسة الخارجية ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص.

– التعرف على مختلف التعاريف المهمة والأكثر شمولية للسياسة الخارجية .

– إبراز أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية .

– التأكيد على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مستمدة من المواثيق الدولية ومختلف المواثيق الوطنية بدءا من بيان أول نوفمبر الى آخر دستور وطني جزائري .

– السياسة الخارجية الجزائرية وضفت تلك المبادئ التي تقوم عليها في مختلف مواقفها الدولية منذ الاستقلال الى الوقت الراهن على الصعيد المحلي *المغاربي* والصعيد العربي والإفريقي وحتى الإقيمي والدولي .

عنوان الدرس الثاني :الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية و أهم مبادئها

1-الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الجزائرية .

للدبلوماسية الجزائرية أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي ويرجع ذلك للنشاط الفعال والدؤوب الذي تقوم به السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف وتلك المرجعية الفكرية التي تستند إلى تجربتها التاريخية ومعظم الأزمات التي عاشتها الدولة بعد الاستقلال المتمثلة أساسا في المنطقات الفكرية للعقيدة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على مواقفها الثابتة والدائمة لعديد القضايا -والذي أصبح ضرورة لتحقيق الاستقرار- كما أصبح لديها مكانة مهمة على الساحة الدولية والإقليمية والعربية وكذا الإفريقية يحسب لها ألف حساب ضمن السياسة الخارجية للدول أو السياسة الدولية عموما.

مفهوم السياسة الخارجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص[1] ،لذلك من الصعب الحديث عن تعريف توفيقي موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعا للظروف المتاحة بغية تحقيق الأهداف المرسومة ،ولذلك سنكتفي بذكر بعض التعريفات الأكثر شمولية.[2]

تعرف السياسة الخارجية بأنها "مجموعة الأفعال وردود الأفعال تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة و المتوفرة لتلك الدولة".[3]

ويعرفها "**فلدمير سوجاك** vladimer sojack على أنها هي أساس نشاط الدولة وهي الموجهة نحو تأمين مصالحها الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى".

وكذلك يعرفها " **كورت**" بأنها "السياسة الخارجية لدولة ما تحدد من خلال مسلكها اتجاه الدولة الأخرى،كما أنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب". أما "**تشارلز هيرمان**" فيرى بأنها مرآة مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية و التي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون إذ يقول "أن السياسة

[1] -زايد عبد الله مصباح: السياسة الخارجية، طرابلس، جامعة الفاتح، د س، د ط، ص8.
[2] -علالي حكيمة: البعد الامني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010-2011،ص56.
[3] -عامر مصباح: تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والتوزيع، 2010، ص 21-22.

الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".[1]

وكذلك يعرفها" **فيرنس وسنايدر**" بأن السياسة الخارجية هي "منهج أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"، ويوضح هذا التعريف أنه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات ، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف و الاختيار.[2]

كما يعرفها كل من "**جيمس وزنو** " ومحمد سيد سليم، فالأول "يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير ومنع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة " أما الثاني فيعرف السياسة الخارجية على اعتبارها أنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[3]

ويعرفها "**مكقوان**" بأنها هي تلك المواقف و النشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها".[4]

ويعرفها "**حامد ربيع**" بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية"، وطبقا لهذا التعريف تتصرف السياسة الخارجية إلى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات ومن البديهي أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدول فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية". [5]

ويقدم **مازن الرمضاني** "فيعرفها أكثر دقة في التعبير عن مفهوم السياسة الخارجية هي: "**السلوك السياسي الخارجي والمؤثر لصانع القرار**"، وفي نظرنا تمكن دقة هذا التعريف في كونه يتضمن الدلالات المحددة للظاهرة السياسية الخارجية، بصورة أكثر شمولية ووضوحا، فقد جمع في صياغه بين الطابع السلوكي والطابع الخارجي، والبعد الهدفي كعناصر

[1] -أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، الأردن، دار زهراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 20-21.
[2] - محمد سيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998، ص 7-8 .
[3] -حسين بوقارة: السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل ، الجزائر، دار هومة للطبع، ط1 ، 2012، ص 17.
[4] -نفس المرجع: ص18.
[5]- محمد سيد سليم: المرجع السابق ، ص7.

محددة في ظاهرة السياسة الخارجية مع إضافة سمة التأثير لصانع القرار، وبعد التركيز على صانع القرار على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية.[1]

وفي الأخير نستنتج بأن السياسة الخارجية هي مجموعة من الملاحظات من بينها أن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي.[2]

2– مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من المبادئ جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة وللاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقرتها معظم المنظمات الدولية و الإقليمية حيث نص الدستور الجزائري[3] عن ذلك بمجموعة من المواد ابتداء من المادة 96 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية[4]، إلا أن الدولة الجزائرية قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20، أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزاء من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية أنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي،وأن حسن الجوار البسيط الذي يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولابد من أن نعطيه التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال ، وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاد إلى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، لكن التصور الجزائري الذي

[1] -عبد الله مصباح :مرجع سابق، ص ص 9-10

[2] -أحمد نور النعيمي : مرجع سابق ، ص26 .

[3] -زهرة مناصري : البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، ديسمبر ،2014،ص،13.

[4] -العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص 27.

يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل ايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم، ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية المبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية[1] وهي كما يلي:

ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ.

الدستور هو القانون الوضعي الأسمى الذي تستند إليه معالم السياسة الخارجية الجزائرية ويتضمن مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1–ضبط الحدود الدولية المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو الاستمرار لمبادئ ثورتها فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال.

وحسب **فاتيل vattel**:" فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما ،ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على مسألة سوء تفاهم يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها".[3]

لذلك فان مبدأ عدم المساس بالحدود موقف اتخذته الحكومة المؤقتة بتصريحها:" لن يكون هناك أي تغيير أو تعديل للحدود مع القوة الاستعمارية التي ليس لها أي عمق في إبرام اتفاق باسم الجزائري"، نظرا لما يمثله هذا المبدأ على المستوى تأسيس الأمن الإقليمي، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مشكلة سوء التفاهم ،فانه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية.[4]

[1] -محمد قجالي: ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990 ص 299-302 .

[2] -محمد مسعود بوبقطة: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014، ص 54.

[3] - العايب سليم : مرجع سابق، ص ص 28 – 29 .

[4] - محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص ص 91-92.

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكلة حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية افران 1969/01/15 واتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدة الرباط 1972/06/15، بهذه الاتفاقية التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06 وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 1983/05/19، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08، ومع النيجر يوم 1983/01/05، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها و تعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها ، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب **"فاتيل "** فإن "أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فانه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية" وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.[1]

2.مبدأ التعاون بين دول الجوار:

منذ الاستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ويقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين.[2]

ومن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركز جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية في المناطق وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية.[3]

ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمنراست" ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الدرع الاستخباراتي للهيئة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص –ص ، 302-304.
[2] - زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 15.
[3] - العايب سليم : مرجع سابق: ص 29.

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد "تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصاته هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر و تونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود انجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية ، ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي، والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين"[2]

هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

3.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها.[3]

وأن الجزائر تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها التي هبت عليها رياح التغيير ما يسمى بـ **"الربيع العربي"** فإن الجزائر التزمت مبدأ الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية الجزائرية وهذا ما أكسبها

[1] -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 15.
[2] -المرجع نفسه، ص 304-307.
[3] -زهرة مناصري : مرجع سابق، ص 15.
-العايب سليم : مرجع سابق، ص 34.

هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع حتى ولو يكون أحد الأطراف الصراع عربيا، وهذا المبدأ طبقته الجزائر على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية.[1]

4. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة :

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية،[2] كما جاء في المادة 26 على النحو التالي:" تبذل الجزائر جهودها لتسوية مختلف النزاعات مثل الأزمة المالية والليبية فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات،[3] ولذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار يحول دون حدوث اصطدامات مسلحة فيما بينها ، فمنذ الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل الحدود مع جيرانها وحاولت حلها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة.[4]

5.دعم الشعوب في تقويم مصيرها:

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها أثناء الثورة التحريرية وترسيخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من حقوق لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر بلد متضامن دون شروط مع حركات التحرر.

كما يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار وبنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا،وقد مارسته مع **موريتانيا** عندما أرادت المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وبذلك فان الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب في المغرب العربي المجارة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بها الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

[1] -زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 65.
[2] -العايب سليم: مرجع سابق، ص 33.
[3] - محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 93.
[4] - العايب سليم: مرجع سابق، ص 34.

عنوان الدرس 3: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

أهداف الدرس:

تهدف المحاضرة الى :

- التأكيد على أن سمات السياسة الخارجية الجزائرية موروثة عن العمل الثوري سواءا قبل الثورة التحريرية وهي مرحلة المقاومة أو أثناء الثورة .
- إبراز الفكرة الهامة والتي تؤكد على أن مسار الممارسة السياسية بعد الاستقلال للسياسة الخارجية أكسبها عدة سمات أنعكست على تفاعلاتها الدولية .
- التعرف على أهم السمات التي تميز السياسة الخارجية الجزائرية وهي العوامل الشخصية المتعلقة بصانع القرار في السياسة الخارجية .